العرب
الثلاثاء 2021/11/02
السنة 44 العدد 12228

تصاعد نزاع الصيد بين بريطانيا وفرنسا: باريس تتوعد ولندن تعطي مهلة أخيرة

جونسون يرمي الكرة في ملعب ماكرون

طالبت بريطانيا فرنسا بالتراجع عن تهديداتها في الخلاف المتعلق بحقوق الصيد خلال ثمان وأربعين ساعة وإلا فسوف تواجه إجراء قانونيا تم التنصيص عليه ضمن الاتفاق الذي أبرم لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

معركة كسر عظم بين حليفين

لندن - **بلغ نزاع الصيد بين بريطانيا وفرنسا ذروته مع إعلان لندن إمهالها باريس 48 ساعة للتراجع عن تهديداتها التي أطلقتها في ظل الخلاف بشأن تراخيص الصيد، وإلا ستبدأ مباحثات نزاع منصوص عليها في اتفاق الخروج من الاتحاد الأوروبي، في خطوة تزيد من توتير العلاقات بين الحليفتين التي تعكر صفوها في أعقاب خسارة باريس لصفقة الغواصات مع أستراليا.**

وقالت وزيرة الخارجية البريطانية ليز تروس لشبكة سكاي نيوز "فرنسا أطلقت تهديدات غير منطقية، تتعلق بجزر المانش وقطاع الصيد، وعليها أن تسحب هذه التهديدات وإلا سوف نستخدم آليات اتفاق التجارة مع الاتحاد الأوروبي لاتخاذ إجراء".

وذكرت تروس إن" الإجراء سوف يتمثل في استخدام آلية النزاع وفقا لاتفاق التجارة بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي للسعي لاتخاذ إجراءات تعويضية". وأضافت "هذا ما سوف نفعله في حال لم تتراجع فرنسا".

ليز تروس

تهديدات فرنسا غير منطقية بخصوص قطاع الصيد

وكانت بريطانيا تعهّدت عندما خرجت من الاتحاد الأوروبي بالاستمرار بالسماح لسفن الصيد الفرنسية بدخول مياهها، كما كان الأمر عندما كانت الدولتان عضوين في الكتلة الأوروبية. مع ذلك، قالت فرنسا ومسؤولو الاتحاد الأوروبي خلال الأسابيع الأخيرة إن بريطانيا لا تقوم بتجديد التراخيص التي كانت تتم الموافقة عليها بانتظام في الماضي.

وأصدرت باريس قائمة بعقوبات قالت إنها ستدخل حيز التنفيذ اعتبارا من أوائل نوفمبر، في حال ما لم يتم إحراز تقدم كاف في الخلاف المتعلق بالصيد البحري مع بريطانيا. وقالت إنها تعد مجموعة ثانية من العقوبات قد تؤثر على إمدادات الكهرباء إلى المملكة المتحدة.

وضمن حزمة العقوبات تلك، تكثيف عمليات التفتيش الحدودية والتفتيش الصحي على البضائع القادمة من بريطانيا خصوصا، ومنع قوارب الصيد البريطانية من دخول موانئ فرنسية معينة وتشديد أعمال التفتيش على الشاحنات المتجهة إلى المملكة المتحدة والمغادرة منها.

وبموجب تلك القرارات، احتجزت فرنسا فعليا الخميس الماضي سفينة صيد بريطانية دخلت مياهها الإقليمية دون ترخيص وأصدرت تحذيرا شفهيا لسفينة أخرى.

ونقلت وسائل إعلامية عن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون توعده بـ"إجراءات انتقامية" تنفذ اعتبارا من اليوم الثلاثاء، ما لم تغيّر بريطانيا موقفها بشأن ملف الصيد.

وذكرت مصادر إعلامية أن ماكرون "هدد بمنع سفن الصيد البريطانية من دخول موانئ فرنسا وزيادة عمليات التفتيش على الصادرات البريطانية، ما لم تمنح لندن تراخيص للقوارب الفرنسية بالصيد في المياه البريطانية".

وقال ماكرون في مؤتمر صحافي عقده في روما في ختام قمة العشرين "لا أريد أيّ تصعيد، لكن يجب أن نأخذ الأمور على محمل الجد؛ وأتمنى ألا أذهب نحو إجراءات انتقامية.. بل أن أجد اتفاقاً".

بدوره، رمى رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون الكرة في ملعب ماكرون، وقال متحدث باسمه إن "موقفنا لم يتغير"، وفق ما نقلت الشبكة الأوروبية.

مع ذلك، لفت مسؤول أوروبي رفض عدم الكشف عن اسمه لوسائل إعلامية أنه "إذا أرادت الحكومة الفرنسية التقدم بمقترحات لخفض تصعيد التهديدات التي صاغتها، فسيكون موضع ترحيب".

واعتبر محللون أزمة الصيد بين لندن وباريس بمثابة معركة كسر عظم بين حليفين.

وبرأي المحلل السياسي الأكاديمي الفرنسي بيار لوي رايمون أن الأزمة الحالية بين فرنسا وبريطانيا حول الصيد البحري "قد تستفحل أكثر لكن ليس على المدى القريب لأن ما يحدث هو عملية خلق موازين قوى بعد بريكست".

وأوضح في حديثه لوسائل إعلامية "ما يحدث حاليا هو عملية خلق موازين قوى؛ البريطانيون يحاولون لعب هذه الورقة لكي يظهروا أنهم أقوياء اقتصادياً. الأزمة قد تستفحل لكن ليس حاليا".

وتصاعد التوتّر بين البلدين في الأسبوع الماضي على خلفية عدم إصدار المملكة المتحدة تراخيص لقوارب الصيد الفرنسية والذي تقول فرنسا إنه مكفول لها بموجب اتفاق بريكست.

واندلع خلاف بينهما بشأن مسألة وصول الصيادين الفرنسيين إلى المياه البريطانية بعد أربعة أشهر على إبرام اتفاق ما بعد بريكست بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة.

وجاء الخلاف بسبب التغييرات التي أحدثها خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي حول حقوق الصيد لأساطيل المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي.

وتعتقد باريس أن الشروط الجديدة التي وضعتها لندن ستقيد حقوق الصيد الخاصة بها حول جزيرة جيرسي، وهو ما يعتبر انتهاكا لاتفاقية بريكست.

وسبق أن هددت فرنسا، التي تمد جزيرة جيرسي البريطانية بنحو 95 في المئة من حاجتها إلى الكهرباء، بقطع الإمدادات عن الجزيرة التابعة لبريطانيا بسبب النزاع على الصيد.

ورغم التوتر الثنائي المرتبط بشكل أساسي بتنفيذ خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ولكن أيضا بالعبور غير القانوني للمهاجرين من قناة المانش وقضية صفقة الغواصات مع أستراليا، شدد كل من جونسون وماكرون على أهمية الروابط بين بلديهما.

توسع دائرة المعارك ينذر بأتون حرب أهلية في إثيوبيا

دعوة آبي أحمد للتعبئة ضد المتمردين تزيد من حدة الصراع

نيروبي - **يثير توسع دائرة المعارك بين القوات الإثيوبية ومتمردي تيغراي مع إصرار رئيس الوزراء آبي أحمد على الحلول العسكرية والتعبئة ضد المتمردين، المخاوف من تدحرج البلاد نحو حرب أهلية.**

وأفاد سكّان في كومبولشا في شمال إثيوبيا عن احتدام المعارك في محيط المدينة الاستراتيجية بين القوات الإثيوبية وجبهة تحرير شعب تيغراي التي أعلنت الأحد السيطرة عليها غداة إعلانها انتزاع ديسي.

وتُعدّ هاتان المدينتان المجاورتان لأمهرة جنوب تيغراي استراتيجيتين وتقعان على بعد نحو 400 كيلومتر شمال العاصمة الإثيوبية أديس أبابا و300 كيلومتر غرب جيبوتي.

وإذا تأكدت السيطرة عليهما، فسيكون ذلك بمثابة مرحلة رئيسية جديدة في الصراع الذي استمر عاما.

وذكر سكّان في كومبولشا في اتصال مع وكالة فرانس برس سماعهم طلقات نارية متواصلة حتى ساعات الصباح الأولى، فيما أكّد آخرون أنهم سمعوا صوت غارة جوية.

وقال محمّد الذي فضّل عدم ذكر كنيته، مثل سكان آخرين لأسباب أمنية، "شهدنا الليلة على إطلاق نار كثيف"، مضيفا أنه سمع "غارة جوية بعد منتصف الليل خارج حدود كومبولشا".

وأثارت التطورات العسكرية قلقا دوليا، أمام مخاوف من عودة البلاد إلى مربع العنف.

وغرّد وزير الخارجية الأميركية أنتوني بلينكن الاثنين "إن الولايات المتحدة قلقة من التقارير التي تتحدث عن سيطرة جبهة تحرير شعب تيغراي"، داعيا "كل الأطراف إلى وقف العمليات العسكرية وبدء مفاوضات وقف إطلاق النار دون شروط مسبقة".

وعادت منذ يونيو الماضي الشرارة إلى النزاع في تيغراي الذي بدأ في نوفمبر 2020 حين أرسل رئيس الوزراء آبي أحمد الجيش إلى الإقليم للإطاحة بجبهة تحرير شعب تيغراي الحاكمة محليا، مبررا العملية بأنّها ردّ على استهداف قوات الجبهة معسكرات للجيش الفدرالي.

لكنّ المتمردين استعادوا السيطرة على معظم المنطقة في يونيو وأجبروا القوات الإثيوبية على الانسحاب إلى حد كبير. وواصلوا هجومهم في مناطق أمهرة وعفر المجاورة.

أنتوني بلينكن

على كل الأطراف وقف العمليات العسكرية وبدء المفاوضات

وأثارت عمليات القصف انتقادات دولية وعرقلت وصول منظمات الأمم المتحدة إلى المنطقة حيث يواجه نحو 400 ألف شخص ظروفا أشبه بالمجاعة في ظل حصار مفروض بحكم الأمر الواقع.

وأدى انتشار القتال في عفر وأمهرة إلى نزوح مئات الآلاف من الأشخاص، ما زاد من المحنة الإنسانية. وقدرت سلطات أمهرة أن ما لا يقل عن 233 ألف مدني فروا من تقدم المتمردين في سبتمبر ووجدوا ملجأ في ديسي وكومبولشا.

ورغم تداعيات النزاع الأمنية والإنسانية، إلا أن آبي أحمد حث الإثيوبيين في رسالة نشرها على فيسبوك على استخدام "أي سلاح ممكن لصدّ جبهة تحرير شعب تيغراي وإسقاطها ودفنها"، في خطوة تهدد بتفاقم الصراع يمكن أن يمزق دولة كانت تعتبر في وقت من الأوقات حليفا للغرب ينعم بالاستقرار في منطقة مضطربة.

وشدّد على أن "الموت من أجل إثيوبيا هو واجب علينا جميعا"، مرددا الدعوة التي أطلقتها حكومة أمهرة المحلية لتعبئة السكان من أجل الدفاع عن أراضيهم.

الآمال المحبطة في قمة العشرين تثقل انطلاق مؤتمر المناخ في غلاسكو

قادة المجموعة يتجهون إلى القمة دون وعود قاطعة للحد من انبعاثات الاحتباس الحراري

غلاسكو - **افتتح رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون الاثنين، مؤتمر كوب 26 التاريخي حول المناخ بتحذير قادة العالم بأنهم سيواجهون حكما قاسيا من الأجيال القادمة في حال لم يتحركوا بشكل حازم.**

وقال في خطابه الافتتاحي "غضب ونفاد صبر العالم لن يكونا من الممكن التحكم فيهما إلا إذا جعلنا مؤتمر كوب26 هذا في غلاسكو اللحظة التي ننتقل فيها إلى الجد بشأن التغير المناخي، وهذا يشمل الفحم والسيارات والمال والأشجار".

أنصاف الحلول لا تكفي

وردد جونسون بذلك صدى الناشطة المدافعة على المناخ البالغة من العمر 18 عاما، غريتا ثونبرغ الموجودة في غلاسكو مع الآلاف من المحتجين الآخرين، في حث القمة على عدم الانغماس في "الثرثرة".

وأمِل مراقبون بأن يعطي اجتماع قادة مجموعة العشرين، وهي الدول التي تمثل 80 في المئة من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية، زخما قويا لقمة "كوب26" المنعقدة في غلاسكو بعدما تأجّلت لمدة عام جرّاء الوباء.

وأعربت كبرى اقتصادات مجموعة العشرين الأحد عن التزامها بحصر الاحترار المناخي بحدود 1.5 درجة مئوية، الهدف الأكثر طموحًا لاتفاقيّة باريس المبرمة عام 2015.

كما اتفقت على وقف تمويل محطات جديدة تعمل بالفحم في مختلف أنحاء العالم بحلول أواخر العام 2021.

وفيما لم تتجه دول مجموعة العشرين خالية الوفاض إلى قمة غلاسكو حول المناخ، إلا أن الالتزامات التي قطعتها الأحد، في روما لم تقنع المنظمات المدافعة عن البيئة والأمم المتحدة.

وكتب الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش في تغريدة "أرحب بالتزام مجموعة العشرين المتجدد إيجاد حلول على الصعيد العالمي لكنني أغادر روما بآمال محبطة حتى لو لم تُدفن بعد".

وكانت قرارات مجموعة العشرين مرتقبة جدا إذ أنها تضم الاقتصادات المتقدمة الرئيسية (الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة) فضلا عن الدول الناشئة الكبيرة مثل الصين وروسيا والهند والبرازيل والتي تمثل 80 في المئة من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية.

ولم تعترف محادثات مجموعة العشرين في روما سوى "بالأهمية الرئيسية" للوصول إلى مستوى صفري للانبعاثات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري بحلول منتصف القرن أو نحو ذلك دون تحديد جدول زمني للتخلص التدريجي للدول من الفحم.

ولم تخرج المحادثات بوعود قاطعة للحد من انبعاثات غاز الميثان وهو غاز آخر من الغازات المسببة لارتفاع درجات الحرارة.

ولم يحدد كذلك تاريخ واضح لتحقيق الحياد الكربوني، وقد اكتفت مجموعة العشرين بذكر "منتصف القرن". وذلك موعد أقل دقة من أفق 2050 الذي طالبت بتبنيه الرئاسة الإيطالية لمجموعة العشرين، وقد التزمت الصين حتى الآن ببلوغ الحياد الكربوني العام 2060.

وجدد غوتيريش دعوته الاثنين إلى "إنقاذ البشرية" في مواجهة التغير المناخي من أجل وقف حفر "قبورنا بأيدينا".

وقال متوجها إلى العشرات من قادة العالم المجتمعين في إطار كوب26 "لقد آن الأوان للقول كفى". مضيفا أنه بدلا من مواصلة استغلال الأرض "اختاروا إنقاذ مستقبلنا وإنقاذ البشرية".

وتنتظر مشاركة أكثر من 120 من قادة الدول والحكومات من بينهم الأميركي جو بايدن والفرنسي إيمانويل ماكرون والهندي ناريندرا مودي والأسترالي سكوت موريسون المدافع الكبير عن استخدام الفحم إذ إن بلاده هي المصدّر الأكبر عالميا.

لكن يغيب لاعبون رئيسيون أيضا مثل الرئيس الصيني شي جينبينغ الذي لم يغادر بلاده منذ بدء جائحة كوفيد – 19.

وطرحت الصين التي تسجل أكبر كمية من انبعاثات غازات الدفيئة أهدافا جديدة لخفض الانبعاثات اعتبرها خبراء كثر غير طموحة.

أنطونيو غوتيريش

آن الأوان للقول كفى.. علينا إنقاذ البشرية

ويغيب كذلك الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الذي تعتبر بلاده من كبار الملوثين في العالم فضلا عن البرازيلي جايير بولسونارو المتهم بالسماح بقطع أشجار الأمازون بشكل كثيف.

وقالت المديرة التنفيذية لمنظمة "غرينبيس" جينيفر مورغن "إذا كانت قمة مجموعة العشرين تحضيرا لكوب26، فإن قادة العالم أضاعوا الفرصة". وأكدت أنه في غلاسكو حيث يستعد الكثير من الناشطين للتظاهر، "سنفرض اتخاذ التحركات الضرورية للحماية من الأزمة المناخية ومن كوفيد – 19 على حد سواء".

وأشارت نائبة رئيس منظمة "غلوبال سيتيزن" فريدريكه رودر "كل ما رأيناه في اجتماع مجموعة العشرين أنصاف إجراءات أكثر منها تدابير ملموسة".

وقال رئيس الوزراء الإيطالي ماريو دراغي الذي ترأست بلاده مجموعة العشرين "هذه السنة علينا أن نضع في اعتبارنا أن هذه مجرد بداية. ونتقدم خطوة خطوة".

وأكد جو بايدن "حصول نتائج ملموسة" لكنه أعرب عن "خيبة أمل" لغياب الصين وروسيا عن القمة.

ورأت المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل أن اجتماع مجموعة العشرين يشكل "مؤشرا جيدا قبل غلاسكو".

واعتبر ألوك شارما رئيس مؤتمر الأطراف حول المناخ في الافتتاح الأحد، أن المؤتمر هو "الأمل الأخير والأفضل" لحصر الاحترار المناخي بحدود 1.5 درجة مئوية، الهدف الأكثر طموحا لاتفاقية باريس. وأضاف أنه خلال الوباء "لم يتوقف التغير المناخ. كل الأضواء حمراء على لوحة القيادة المناخية".

ويهدف مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ "كوب26" والذي تأجل لمدة عام بسبب جائحة كوفيد – 19 إلى الحفاظ على الهدف المتمثل في الحد من ارتفاع درجة الحرارة عند 1.5 درجة مئوية فوق مستوى ما قبل التصنيع وهو المستوى الذي يقول العلماء إنه سيجنب الأرض أكثر عواقب الاحتباس الحراري تدميرا.